

Distr.: General
30 January 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية، المعقودة في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

أولاً - مقدمة

1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره 1/3، المعنون "آلية الاستعراض"، فريق استعراض التنفيذ، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية يتألف من دول أطراف في الاتفاقية ويعمل تحت سلطة المؤتمر ويرفع إليه تقاريره. وتتمثل مهمة الفريق في تكوين صورة إجمالية عن عملية الاستعراض للوقوف على التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية وذلك بغية ضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال.

ثانياً - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

2- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بالمشاركة حضورياً وعبر الإنترنت.

3- وعقد فريق استعراض التنفيذ 10 اجتماعات ترأسها عمرو عادل حسني (مصر)، الرئيس المعين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأفتاب أحمد كهوكهر (باكستان)، نائب رئيس المؤتمر. ونظر الفريق في البنود 2 و3 و7 من جدول أعمال دورته الثالثة عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، نظر الفريق في البنود 4 و5 و6 من جدول أعماله بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات واجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4- وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد فريق استعراض التنفيذ تنظيم أعمال دورته، بالصيغة الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (CAC/COSP/IRG/2022/1/Add.2).

5- وقدمت أمينة المؤتمر، في كلمتها الاستهلاية، لمحة عامة عن تنظيم الأعمال.

6- وأبلغ ممثل قطر عن العرض الذي تقدمت به حكومة بلده لاستضافة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر التي ستعقد في عام 2025.



باء - الحضور

- 7- مُثِّلت في الدورة الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أندريجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكا، توغو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، دولة فلسطين، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.
- 8- ومُثِّل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.
- 9- ووفقاً للقاعدة 2 من قرار المؤتمر 5/4، قرَّر المؤتمر أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.
- 10- ومُثِّل بمراقبين ما يلي من وحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، معهد بازل المعني بالحوكمة، إدارة عمليات السلام التابعة للأمانة العامة، المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمم العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة السلام، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي.
- 11- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، رابطة الدول المستقلة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس أوروبا، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست)، وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الاتحاد البرلماني الدولي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.
- 12- ومثلت أيضاً الدولة المراقبة التالية: أندورا.

ثالثاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

13- استجابة لطلب قدمته كازاخستان، من أجل إعادة سحب القرعة لاختيار الدولة الأخرى المستعرضة لها، سُحبت الصين.

14- وقدم ممثل للأمانة معلومات محدثة عن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبيّن أنه، في الدورة الأولى للآلية، كانت 185 دولة من الدول الأطراف قد قدّمت ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري 176 حواراً مباشراً (162 زيارةً قطرية و14 اجتماعاً مشتركاً) وأنجزت 174 خلاصة وافية و164 تقريراً قطرياً. وفي الدورة الثانية، قدمت 155 دولة طرفاً ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري 99 حواراً مباشراً (بما يشمل 92 زيارةً قطرية منها زيارات فعلية إلى البلد المعني وزيارات افتراضية عبر الإنترنت وزيارات مختلطة فعلية وافتراضية في الوقت نفسه وسبعة اجتماعات مشتركة)، شارك في نحو 95 في المائة منها أصحاب المصلحة الآخرون. وحتى الآن، أنجزت 64 خلاصة وافية و43 تقريراً من تقارير الاستعراض القطري، في حين أن 15 من الخلاصات الوافية الأخرى وصلت إلى المراحل النهائية. وأشار إلى أن الأمانة ستواصل بذل قصارى جهدها من أجل ضمان إحراز تقدم في الاستعراضات في أسرع وقت ممكن، بسبل منها إرسال الرسائل وعقد الاجتماعات من أجل معالجة حالات التأخر الحالية، ولكن فريق استعراض التنفيذ قد يود أن يوصي المؤتمر بتمديد الدورة الثانية لمدة 18 شهراً، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025.

15- كما أطلع الممثل الفريق على التطورات المتعلقة بالمرحلة المقبلة من آلية استعراض التنفيذ منذ الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2022. وأشار إلى أن ورقة الاجتماع المقدمة في أيلول/سبتمبر قد حدثت لكي تجسد الآراء التي تبادلتها الوفود في الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى وأُتيحت بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بوصفها الوثيقة CAC/COSP/IRG/2022/9. وأضاف أن الأمانة بدأت في إعداد الاستبيان الذي سيشكل أساساً لجمع آراء الدول الأطراف بشأن عملية الاستعراض وسوف تعممه قبل نهاية العام، بهدف عرض النتائج على الفريق في دورته الرابعة عشرة، في حزيران/يونيه 2023. وأشار أيضاً إلى أن دور الاستعراضات في إطار آليات أخرى يمكن استكشافه أثناء تصميم المرحلة التالية من الآلية. واستناداً إلى المناقشات التي جرت في الدورة الثالثة عشرة المستأنفة الأولى، تضمنت الورقة مقترحاً مفاده أن الفريق قد يود دعوة المكتب إلى تحديد موعد لإجراء مشاورات غير رسمية، يرأسها أحد أعضاء المكتب أو ميسر آخر، وضمان تقديم تقارير منتظمة إلى الفريق عن أي تقدم يحرز.

16- وفي المناقشة التي تلت ذلك، شدد العديد من المتكلمين على أهمية فريق استعراض التنفيذ بوصفه منبرا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والتحديات القائمة في مجال التنفيذ. كما شددوا على الأثر الإيجابي الذي أحدثته آلية استعراض التنفيذ، بسبل منها استبانة الممارسات الجيدة والتحديات القائمة والاحتياجات من المساعدة التقنية. وأكد العديد من المتكلمين مجدداً التزامات حكومات بلدانهم بالآلية، التي تشكل أداة حاسمة للتعبئة بتنفيذ الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، شجعت الآلية الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وأسهمت في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد بين السلطات المختصة ومجموعة من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ومكنت من إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز، واستبانة التحديات، والبحث عن أفضل السبل للتصدي لها. وعرض عدد من المتكلمين خبرات بلدانهم في إجراء الاستعراضات، سواء كدول أطراف مستعرضة أو كدول أطراف مستعرضة، وشددوا على أهمية الاستعراضات القطرية في تعزيز التدابير الوقائية، وإنفاذ القانون، وآليات التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وبالتالي في الإسهام في تحسين القدرات العامة على مواجهة مخاطر الفساد والتصدي لها وتعزيز التنمية المستدامة.

17- وأبلغ عدة متكلمين الفريق بالتقدم المحرز في استعراضاتهم ووصفوا التدابير التي اتخذت من أجل معالجة نتائج واستنتاجات الاستعراضات، مثل تعديل التشريعات، وإنشاء أو تعزيز المؤسسات والعمليات، في عدة أجهزة منها

الجهاز القضائي، وتنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات. وشملت المجالات المحددة التي سلط عليها الضوء الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وإدخال تعديلات على القوانين الجنائية والقوانين التي تمنع وتجرم الفساد وغسل الأموال وتحمي المبلغين عن المخالفات، فضلا عن الوصول إلى المعلومات، والاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبة، وشفافية الملكية النفعية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المتكلمون إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الوطنية، في سياقاتها منها التحضيرات لعملية الاستعراض، وإلى وضع خطط عمل للتنفيذ من أجل معالجة نتائج الاستعراضات. وحث بعض المتكلمين الأمانة وغيرها من مقدمي المساعدة التقنية على مواصلة توفير بناء القدرات على نحو مستدام ومحدد الأهداف بغية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية ومعالجة نتائج الاستعراضات القطرية.

18- وأشار عدد من المتكلمين إلى حالات التأخر التي شهدتها الاستعراضات القطرية، ولا سيما في ترشيح الخبراء الحكوميين واستكمال التقييم الذاتي، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشار بعض المتكلمين إلى أن التمديد سيمكن من استكمال الاستعراضات الجارية، مع ضمان الحفاظ على الجودة العالية للاستعراضات في الوقت نفسه. وفي هذا الصدد، أيد العديد من المتكلمين الاقتراح المقدم بأن يعرض فريق استعراض التنفيذ على المؤتمر تمديد آلية استعراض التنفيذ لمدة 18 شهرا، حتى كانون الأول/ديسمبر 2025. وأشار عدة متكلمين إلى أنهم يؤيدون التمديد، ولكنهم أوضحوا أن من المهم ضمان عدم التمديد مرة أخرى بعد ذلك. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى أن عام 2025 قد يكون مبكرا جدا بالنظر إلى نسبة الإنجاز الحالية، واقترحوا أن تتفق الدول الأطراف على عتبة تعتبر الدورة الثانية قد اختتمت عند الوصول إليها، مثل عتبة 70 في المائة التي حددتها آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

19- وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، رحب عدة متكلمين بإعداد استبيان لجمع آراء الدول الأطراف بشأن عملية الاستعراض، وأشاروا إلى أهمية إجراء تحليل شامل للدورتين الأولى والثانية. وتبادل عدة متكلمين مقترحات ملموسة بشأن جوانب عملية الاستعراض التي يتعين النظر فيها فيما يخص المرحلة الثانية، مثل تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقارير الاستعراض القطري، والنظر في استخدام منصة على الإنترنت مع تقييد الوصول إليها بهدف جمع وتقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، ومواصلة توفير الفرص لتدريب جهات الاتصال والخبراء الحكوميين، بما في ذلك تدريبهم عبر الإنترنت. وذكر أحد المتكلمين أنه يرى أن المرحلة الثانية ينبغي ألا تقتصر على المتابعة ويمكنها أن تتطوي على نهج مكيف أكثر وفق الاحتياجات. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية مواصلة التقيد بالمبادئ التوجيهية للآلية، ولا سيما الطابع الحكومي الدولي للآلية واحترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف. وأبرز العديد من المتكلمين أنه، في حين أن الزيارات القطرية الافتراضية والمختلطة قد كفلت استمرار تقدم عمل الآلية خلال جائحة كوفيد-19، فإن الزيارات القطرية الشخصية تتيح فرصا معززة للحوار وتبادل الممارسات الجيدة، مع جهات منها أصحاب المصلحة الآخرين، ومن ثم ينبغي الإبقاء عليها في المرحلة الثانية. وشدد عدة متكلمين على الدور الحاسم الذي يؤديه أصحاب المصلحة غير الحكوميين في عملية الاستعراض.

20- وأبرز بعض المتكلمين أهمية تدريب جهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في عمل الآلية. ومنذ عام 2012، دَرَبَ مسؤولون من أكثر من 60 بلدا من خلال دورات نظمتها الأمانة.

21- وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية بشأن المرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، رحب عدة متكلمين بفكرة عقد هذه المشاورات وأعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة فيها. وشدد أحد المتكلمين على أن المناقشة بشأن المرحلة الثانية من الآلية ينبغي أن تجرى في إطار فريق استعراض التنفيذ وليس في إطار آليات غير رسمية ليست لها ولاية ذات صلة. وأكد أيضا أنه سيكون من المستحيل استهلال المرحلة الثانية من الآلية قبل تنفيذ القرارات الرئيسية التي اتخذت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، مثل تنظيم دورة استثنائية للمؤتمر بشأن جميع

جوانب عملية استرداد الموجودات وإعادتها، بما في ذلك استكشاف المجالات الممكنة لإدخال تحسينات على الإطار الدولي لاسترداد الموجودات.

22- وشدد المتكلمون كذلك على أهمية ضمان أن تكون المشاورات شفافة وقائمة على توافق الآراء وشاملة للجميع ومفتوحة لجميع الدول الأطراف، استناداً إلى الدروس المستفادة من مرحلة الاستعراض الحالية، مع الاستماع إلى آراء جميع الدول الأطراف وأخذها بعين الاعتبار. وأكد بعض المتكلمين أهمية وجود ولاية واضحة للمشاورات غير الرسمية، في حين أشار أحد المتكلمين إلى أنه لا ينبغي أن يرأسها عضو من أعضاء المكتب وأن تأثير المكتب ينبغي أن يكون محدوداً. وأيد عدة متكلمين الاقتراح الداعي إلى أن يتخذ المكتب مزيداً من الإجراءات وأن يحدد موعداً لإجراء مشاورات غير رسمية في الفترة التي تسبق الدورة العاشرة للمؤتمر والفترة التي تليها، فيما أشار أحد المتكلمين إلى أن ذلك الإجراء قد يكون سابقاً لأوانه وطلبت متكلمة أخرى توضيحاً أكثر لطرائق إجراء المشاورات وشكلها والنتائج المتوخاة منها.

23- وشكرت أمينة المؤتمر الدول الأطراف على مواصلة إطلاع الفريق على آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وعلى الدعم المعرب عنه لأداء آلية استعراض التنفيذ. وذكرت أن الأمانة أحاطت علماً بالمقترحات المقدمة بشأن طرائق تحسين عمل الآلية وأعربت عن تقديرها للتعليقات التي أبدت دعماً لتمديد الدورة الثانية.

24- وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية المحتمل عقدها بشأن المرحلة التالية من الآلية، أشار إلى ضرورة أن تكون هذه المشاورات شاملة وشفافة ومفتوحة لجميع الدول الأطراف. وفي الوقت نفسه، أحاطت الأمانة علماً بالشواغل المعرب عنها بشأن التاريخ الذي ينبغي أن تبدأ فيه المشاورات غير الرسمية، ولا سيما القلق من أنه قد يكون من السابق لأوانه في المرحلة الحالية تكليف مكتب المؤتمر ببدء تلك المشاورات. وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى أن المناقشات المتعلقة بمشروع مقرر محتمل من أجل تمديد الدورة الحالية ستتيح فرصة لعرض الآراء المعرب عنها خلال الاجتماع الحالي وفي الاجتماعات السابقة بمزيد من التفصيل. وشددت على أن من الأهمية بمكان أن يتم الاتفاق بتوافق الآراء واستناداً إلى "روح فيينا" على أي قرار بشأن المرحلة التالية من الآلية، نظراً لطبيعتها كعملية استعراض للأقران.

25- وأعربت الأمانة عن امتنانها لحكومة قطر على عرضها استضافة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

رابعاً- المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

26- قدم ممثل للأمانة معلومات عن النفقات المتكبدة لتسيير أعمال الدورتين الأولى والثانية من آلية استعراض التنفيذ حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، وعن الفجوة الحالية في التمويل بين التبرعات المتلقاة من خارج الميزانية والاحتياجات من الموارد اللازمة لسير عمل الآلية. وركز الممثل على النفقات الخارجة عن الميزانية، وأبلغ الفريق بأن النفقات زادت بشكل كبير في عام 2022 مقارنة بعامي 2020 و 2021، عندما أدت أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير في الأنشطة التي تترتب عليها تكاليف، مثل سفر الخبراء الحكوميين وخبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) بهدف إجراء الاستعراضات القطرية. ونتيجة لذلك وبالمقارنة مع التقرير المالي الأخير (CAC/COSP/IRG/2022/5)، ارتفع إجمالي النفقات الخارجة عن الميزانية المتكبدة لدعم تشغيل الآلية بمقدار 308 600 دولار أمريكي منذ 28 شباط/فبراير 2022، مما يعني إنفاق ما مجموعه 9,8 ملايين دولار أمريكي لدعم الدورة الأولى وما مجموعه 4,3 ملايين دولار أمريكي لدعم الدورة الثانية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022. وفي معرض الإشارة إلى تسجيل انخفاض في التبرعات الجديدة منذ شباط/فبراير 2022، أبلغ الممثل الفريق بأن مجموع التبرعات من خارج الميزانية المقدمة للآلية بلغ 18 443 200 دولار أمريكي حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022. وأوضح أن هذا المبلغ يغطي مجموع الاحتياجات

المقدرة من الموارد الخارجة عن الميزانية للدورة الأولى والسنوات الأربع الأولى من الدورة الثانية، مما يعني أن الفجوة التمويلية الإجمالية قد قُصفت إلى 716 500 دولار أمريكي، وفي الختام، أعرب عن تقديره للتبرعات والمساهمات العينية التي قدمتها الدول لدعم الآلية.

27- وشكر بعض المتكلمين الأمانة على التحديث الشفوي الذي قدمته، وأكدوا مجددا استمرار دعمهم المالي للآلية، وشجعوا المانحين الآخرين على النظر في تقديم تمويل طوعي إضافي للآلية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن عمل الآلية أصبح ممكنا بفضل نموذج التمويل المختلط، وأبرز أن تقديم تقارير شفافة ومنتظمة للدول الأطراف عن النفقات والتكاليف المقدرة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أمر أساسي لضمان استمرار عمل نموذج التمويل بفعالية.

خامسا - حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف - تبادل المعلومات والممارسات والخبرات المكتسبة في تنفيذ الاتفاقية

28- قدمت ممثلة للأمانة لمحة عامة عن النتائج الواردة في التقرير المواضيعي المتعلق بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2022/7) وفي التقرير المواضيعي الجديد المتعلق بتنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس (CAC/COSP/IRG/2022/8)، الذي أعد لأول مرة باعتباره تقريرا مواضيعيا ثالثا من أجل إتاحة إمكانية إنجاز تحليل شامل وتوفير المزيد من الأمثلة القطرية. وعرضت أيضا ورقة الاجتماع CAC/COSP/IRG/2022/CRP.6، التي تضمنت قائمة بجميع الممارسات الجيدة المستبانة في إطار الفصل الخامس والأحكام المشتركة. وأشارت إلى أن الاتجاهات التي لوحظت في التقريرين المواضيعيين السابقين ظلت متسقة وأن المواد 52 و54 و57 لا تزال هي الأحكام التي تنطوي على أكبر عدد من التحديات المستبانة، مثل عدم كفاية التشريعات و/أو إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة، وعدم كفاية الترتيبات المؤسسية وعدم فعالية التنسيق بين الوكالات، وتَعَقُد أو عدم ملاءمة إجراءات استرداد الموجودات، ونقص قدرات السلطات المختصة. وقد استبينت الممارسات الجيدة، في جملة أمور منها المشاركة النشيطة في التعاون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق باسترداد الموجودات؛ والترتيبات المؤسسية القوية، بما في ذلك التنسيق السليم بين الوكالات ونشر أخصائيين وضباط في بلدان أخرى لتيسير التعاون الدولي؛ وتقديم إرشادات بشأن استرداد الموجودات. وأشارت الممثلة كذلك إلى أنه فيما يتعلق بالأحكام المشتركة، استبين ما مجموعه 453 تحديا فيما يتصل بالمواد 14 و52 و58 وأن الصلات الموجودة بين الفصلين الثاني والخامس من حيث التحديات والممارسات الجيدة ملحوظة. وتناولت بمزيد من التفصيل بعض الارتباطات الموجودة بين الأحكام المستعرضة في الدورتين الأولى والثانية، مشيرة إلى أن التحدي الرئيسي ما زال متمثلا في تخصيص موارد كافية من أجل مواصلة تعزيز كفاءة وقدرات آليات التعاون الدولي.

29- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب المتكلمون بإعداد التقرير المواضيعي المتعلق بالفصل الخامس وكذلك بالتقرير المواضيعي الجديد المتعلق بالأحكام المشتركة. وأبرز عدة متكلمين التزام بلدانهم المستمر بالاتفاقية وآلية استعراض التنفيذ. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على التدابير التي اتخذتها حكومات بلدانهم من أجل موازنة أطرها المؤسسية والتشريعية مع الاتفاقية، وأشاروا إلى الآثار الإيجابية للتغييرات التي أدخلت عقب الاستعراضات القطرية الخاصة بكل منها. وأشار العديد من المتكلمين أيضا إلى أهمية المساعدة التقنية في موازنة النظم المحلية مع الاتفاقية.

30- وشملت التدابير المبلغ عنها إدخال تعديلات تشريعية، مثل القوانين الجديدة الرامية إلى منع ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أو القوانين المصممة من أجل تحسين القدرة على تعقب الموجودات أو حجزها أو تجميدها أو مصادرتها أو إعادتها. وأبلغت إحدى المتكلمات عن قانون جديد يتعلق بالثروة المجهولة المصدر، فضلا عن مشروع قانون يتعلق باسترداد الموجودات مدنيا ويمكن أن ينطبق أيضا على قضايا استرداد

الموجودات عبر الحدود وسيكمل نظام المصادرة الجنائية. ووصف عدة متكلمين التحسينات التي أدخلت على النظم المحلية لإقرار الذمة المالية المعتمدة في بلدانهم. فقد أجرت إحدى الدول تقييماً وطنياً للمخاطر من أجل تحسين نظامها الخاص بمكافحة غسل الأموال، وأدخلت بعد ذلك تغييرات تتعلق بجملة أمور منها شفافية الملكية النفعية، والأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية، والعملات الافتراضية.

31- وأشار عدة متكلمين إلى التدابير الوقائية والشاملة لعدة قطاعات، مثل التدابير المتصلة بتضارب المصالح الشخصية والمالية، ووضع استراتيجيات ومدونات لقواعد السلوك في مجال مكافحة الفساد، وحماية الأشخاص المبلغين، ومشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في مبادرات مكافحة الفساد. كما سلط بعض المتكلمين الضوء على التدابير الرامية إلى تعزيز الرقابة على المشتريات والمالية العمومية، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، وإجراء تقييمات للمخاطر.

32- وعلى الصعيد المؤسسي، أبلغ عدة متكلمين عن فرق العمل الوطنية المشتركة بين الوكالات، التي تهدف إلى تحسين تنسيق التدابير المحلية المتخذة من أجل التصدي للفساد والمشاركة في التعاون الدولي، وسلطوا الضوء على إنشاء سلطات مكرسة لإدارة الموجودات المضبوطة أو المصادرة.

33- وأشارت الدول أيضاً إلى الدور الهام الذي تؤديه الصكوك والمنظمات الدولية الأخرى في مكافحتها للفساد، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. كما أشير إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة غلوب (Globe)) ومجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية، والمركز الدولي لاسترداد الموجودات، واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي. وأشار المتكلمون أيضاً إلى الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد التي عقدت في عام 2021 (قرار الجمعية العامة دا-1/32، المرفق) بوصفه أداة هامة للتغلب على التحديات المتصلة بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

34- وأشار المتكلمون إلى التحديات التي تواجه التعاون الدولي واسترداد الموجودات، ومنها تلك التي تعزى إلى الافتقار إلى الخبرة كما استبين في التقارير المواضيعية، وذكروا المتكلمين الآخرين بالالتزامات الواردة في اتفاقية مكافحة الفساد بأن يمدّ بعضهم بعضاً بأكثر قدر من العون والمساعدة.

35- ونُظمت أربع حلقات نقاش خلال الجلسات المشتركة مع اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات. وركزت حلقتا نقاش منها على متابعة قرار المؤتمر 1/9 المعنون "إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها". ويمكن الاطلاع على تقرير مفصل عن المناقشات في التقرير الخاص باجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة الحادي عشر لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/EG.1/2022/3). وفي حلقتي النقاش الأخيرين ناقشت الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية، وجمع المعلومات عن إعادة الموجودات على الصعيد الدولي. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات في تقرير الاجتماع السادس عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات (CAC/COSP/WG.2/2022/4).

سادسا - المساعدة التقنية

حلقة نقاش بشأن الفصل الخامس من الاتفاقية

36- أطلعت ممثلة للأمانة فريق استعراض التنفيذ على أهمية ودور المساعدة التقنية في التنفيذ الفعال للفصل الخامس من الاتفاقية، المتعلق باسترداد الموجودات. وسلطت الضوء على الملكية النفعية باعتبارها من العناصر العديدة التي تتصل باسترداد الموجودات والتي يمكن أن تكون ذات صلة أيضا بالجهود الأخرى الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الممثلة بإيجاز المناظرين والبلدان أو المؤسسات التي ينتمون إليها وأبرزت الشراكات التي يقيمها كل منهم مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية لاسترداد الموجودات.

37- وأبرزت مناظرة من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي أهمية المساعدة التقنية ونقل المعارف والخبرات بين البلدان. وفي معرض الإشارة إلى الحاجة إلى تدخلات قائمة على الأدلة، أشارت إلى مصرف عالمي للمعارف أنشأته الوكالة بهدف تعزيز الكفاءة والقدرة داخل المؤسسات العمومية. وأضافت أن المنتجات المعرفية لمؤسسات مثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" المشتركة بين المكتب والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الدولي لاسترداد الموجودات، فضلا عن ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تشكل بدورها مستودعا للمعارف ينبغي الاعتماد عليه في تقديم المساعدة التقنية. وشددت على المعلومات المجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ باعتبارها أساسية في تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وتحديد أولويات الاستجابة لتلك الاحتياجات. وسلطت الضوء على أربع وسائل رئيسية لتحقيق النتائج: (أ) المساعدة التقنية التي تقوم على الطلب، مع موافقة البلدان المستفيدة؛ (ب) التدريب أثناء العمل؛ (ج) المشاركة الطويلة الأجل لبناء القدرات؛ (د) المساعدة التقنية التي تدعمها مشاركة قوية على جميع المستويات. وأشارت المناظرة إلى أن الوكالة ستوقع اتفاق شراكة جديد مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية.

38- وأبرزت مناظر من منظمة الملكية الشفافة "Open Ownership"، وهو عضو في وفد المملكة المتحدة، كيف أن إصلاح الملكية النفعية شهد طفرة كبيرة خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن أكثر من 20 بلدا اعتمدت مؤخرا تشريعات بشأن هذا الموضوع. وأشار المناظر إلى أنه يرى، من خلال تجربته، أن من المهم أن تُفهم في البداية أهداف السياسة العامة التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها من خلال جهود الإصلاح هذه والكيفية التي يعتمز أن تستخدم بها البيانات المنتجة. ومع التسليم بأن الشفافية عنصر هام ومع الإعراب عن الاحترام التام لكون بعض الدول لديها شواغل بشأن إتاحة المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية لعموم الجمهور، لاحظ المناظر أن تبادل هذه المعلومات فيما بين المؤسسات الحكومية أمر ضروري حتى تكون جهود مكافحة الفساد فعالة. وأضاف أن عدة مسائل رئيسية حددت باعتبارها ذات أهمية عند النظر في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالملكية النفعية، مثل ما إذا كانت البلدان تحدد المتطلبات المتعلقة بالملكية النفعية بناء على المخاطر؛ ومستوى عتبة الإفصاح المتعلقة بالملكية النفعية، التي تعتمد على السياق الوطني؛ والأساس القانوني لتبادل المعلومات واستخدام البيانات فيما بين المؤسسات الحكومية؛ وأهمية إجراء مشاورات داخلية وخارجية قوية في بداية عملية الإصلاح؛ واستخدام المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية من أجل تعزيز النزاهة في مجال الاشتراء العمومي.

39- وعرضت مناظرة أخرى، وهي ممثلة لأمانة مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار"، معلومات محدثة عن أنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها بناء على طلب الدول الأطراف في عام 2021 وعن المنتجات المعرفية الجديدة التي طورتها هذه المبادرة. وأفادت بأن مبادرة "ستار" قدمت الدعم إلى 18 بلدا في عام 2021، وشمل ذلك المساعدة التشريعية ودعم آليات التنسيق الدولية والوطنية من أجل استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، أبرزت المناظرة أهمية المنتجات المعرفية التي تتيح للممارسين التوصل إلى رؤية أدق لاسترداد الموجودات بصفة عامة

والمواضيع التي تتناولها هذه المنتجات بصفة خاصة. وكمثال على ذلك، سلطت الضوء على منشور مقبل يعد بالشراكة مع رابطة المحامين الدولية وسيدرس السبل المتاحة للضحايا من أجل الحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن الفساد وكيفية تحديد وضعهم القانوني في مختلف النظم القانونية. كما سلطت الضوء على الأنشطة المنفذة في عام 2022 والخطط الإضافية الخاصة بالمنتجات المعرفية القادمة.

40- وأشار مناظر قدم عرضا باسم المركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد إلى أن دور هذا المركز يتمثل في تعزيز التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القانون بهدف تبسيط التعاون الدولي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية من خلال اتباع إجراءات معجلة، والشروع في تحقيقات بشأن قضايا الفساد الكبرى، والمساعدة في نهاية المطاف على إعادة الموجودات إلى البلدان المتضررة. وقد اختير أعضاء المركز بناء على الموقع الذي يرجح أن الموجودات المسروقة موجودة فيه. وأضاف أن المركز، بوصفه آلية لإنفاذ القانون مشتركة بين وكالات متعددة، قدم المساعدة التقنية للبلدان التي تحقق في قضايا الفساد الكبرى من خلال دعم عمليات الملاحقة القضائية من أجل استرداد الموجودات. وتستند جهود التعاون التي يبذلها المركز إلى مذكرة تفاهم بين وكالات معنية بإنفاذ القانون تابعة لعدة بلدان، مع السماح لبلدان إضافية بالمشاركة إما كمراقبين أو كأعضاء منتسبين. وقد شارك المركز، منذ إنشائه في عام 2017، في أكثر من 177 قضية.

41- وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلط المتكلمون الضوء على تقديم المساعدة التقنية بوصفه عنصرا هاما من عناصر التعاون فيما بين البلدان من أجل دعم الجهود العالمية الرامية إلى استرداد الموجودات المسروقة وتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، شدد عدة متكلمين على كيفية استخدامهم لمنتجات المعرفة العالمية التي ترجمت وكيّفت لتناسب السياقات الوطنية. وأشار أحد المتكلمين إلى الجهود الوطنية المبذولة لإنتاج منتجات معرفية مماثلة، ولا سيما المتعلقة منها بالاسترداد المباشر للموجودات تماشيا مع الاتفاقية. كما سلط الضوء على العمل الذي تقوم به مبادرة "ستار" وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد بهدف تيسير التعاون الدولي واسترداد الموجودات، بغية إعادة عائدات الجريمة، بوصفه عنصرا هاما لتوجيه وتعزيز الإجراءات الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد. وأبرز متكلم آخر استخدام الاتفاقية كأساس قانوني للتعاون الدولي وتبادل المعلومات تلقائيا مع الدول الأطراف الأخرى.

42- وأشار عدة متكلمين إلى أن المعلومات المجمعة من خلال آلية استعراض التنفيذ وتقارير الاستعراض القطرية مفيدة بوجه خاص في تحديد المداخل لتلقي وتقديم المساعدة التقنية. كما أن هذه التقارير تقدم مدخلات هامة للأمانة من أجل تحليل الاتجاهات التي تقدم من خلال التقارير المواضيعية إلى الهيئات الفرعية للمؤتمر. وأبرز أحد المتكلمين كيف أن التقارير المواضيعية المتعلقة باسترداد الموجودات تساعد في إثراء التفكير الاستراتيجي لدى مقدمي المساعدة التقنية والدول الأطراف التي تتلقاها. وشددت متكلمة أخرى على أن المساعدة التقنية ينبغي أن توجهها الدول ولا ينبغي أبدا أن تكون مشروطة بإتاحة تقارير الاستعراض القطرية لعموم الجمهور. وشددت ممثلة للأمانة على أن المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لا تكون أبدا مشروطة بإتاحة التقارير القطرية لعموم الجمهور، بل تقدّم بناء على طلب الدولة. وأشارت إلى فائدة المعلومات الواردة في تقارير الاستعراض القطرية كأساس لبرمجة المساعدة التقنية وإعداد خطط عمل قطرية محددة الأولويات. وأضافت، في هذا الصدد، أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يستند إلى نتائج الاستعراضات لدعم عملية إنشاء منصات إقليمية لمكافحة الفساد من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقية عن طريق تحديد الأولويات الإقليمية المشتركة في مجال مكافحة الفساد.

حلقة نقاش بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الرابع من الاتفاقية

43- أطلعت ممثلة للأمانة فريق استعراض التنفيذ على أهمية المساعدة التقنية ودورها في التنفيذ الفعال للفصل الرابع من الاتفاقية، المتعلق بالتعاون الدولي. وسلطت الضوء على الكيفية التي أكدت بها جائحة

كوفيد-19 أهمية إدراج جهود مكافحة الفساد في تدابير التصدي لحالات الطوارئ في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان وصول التمويل إلى المستفيدين المستهدفين. وأشارت أيضا إلى أن هذا النهج يمكن تطبيقه على معظم أنواع حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية وحالات النزاع وما بعد النزاع، حيث يمكن لسهولة الإجراءات أن تعمل على حساب المساءلة. وقدمت الممثلة بإيجاز المناظرين وأبرزت الشراكات التي يقيمها كل منهم مع المكتب.

44- وتحدث أحد المناظرين من شراكة التعاقد المفتوح، وكان عضوا في وفد النرويج، عن أثر جائحة كوفيد-19 على المشتريات العمومية فوصفه بأنه غير مسبوق، مسلطا الضوء على أن الحكومات والشركات والمواطنين على حد سواء واجهوا صعوبات متنوعة في التصدي للفساد. وتراوحت الصعوبات بين ضعف التنسيق في القطاع العام وتقييد وصول الشركات إلى فرص الاشتراء وضيق إمكانيات وصول المجتمع المدني إلى المعلومات. ولاحظ العمل المضطرب مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل دعم الحكومات في تعزيز الشفافية وتحسين تقديم الخدمات. وقد كشفت الدروس الرئيسية الخمسة المستفادة عن الحاجة إلى ما يلي: (أ) وضع سياسات واضحة للمشتريات في حالات الطوارئ؛ (ب) تعزيز التنسيق والرقابة؛ (ج) إتاحة الإفصاح بوضوح والبيانات المفتوحة؛ (د) تحديد "العلامات التي تنذر بالخطر" وتوخي العناية الواجبة فيما يتعلق بالموردين؛ (هـ) تعزيز المساءلة من خلال الرصد من جانب المجتمع المدني. وأشار كذلك إلى النجاحات التي تم تحديدها، مثل النشر السريع للعقود والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسات الجيدة إلى تحسين إدارة المخاطر والثقة في الأعمال التجارية وتحسين مردود القيمة مقابل المال.

45- وقدم مناظر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا إيضاحيا عن الخبرات والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات. وأشار إلى أن الجائحة، على الرغم من تأطيرها في البداية كأزمة صحية، سرعان ما تحولت إلى أزمة حوكمة وإدارة، امتحنت قدرة مؤسسات ونظم الحوكمة على الصمود. وقد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد منتجين معرفيين لتوجيه إدماج تدابير مكافحة الفساد في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتضمنت أدواتهما أولويات التعافي المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل التي من شأنها أن تعزز مؤسسات الرقابة ومراجعة الحسابات ومكافحة الفساد. وشدد المناظر على أن التعاون الفعال يمكن من تحقيق الاتساق في سياسات مكافحة الفساد ورصد الموارد وتنفيذها. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد المحلي من أجل تمكينها من الأخذ بزمام برامجها الوطنية لمكافحة الفساد في حالات الطوارئ. واقترح أن إيجاد عملية مخصصة للإبلاغ العام فيما يتعلق بالمخالفات من شأنه أيضا أن يمنع الفساد ويبني الثقة بين الجمهور. وفي سياق الإعمار بعد انتهاء النزاعات، أشار إلى أن الإخفاق في التصدي للفساد عند بدء عملية السلام قد يسمح للفساد بالظهور مجددا ويمنع تحقيق سلام مستدام. وشدد المناظر على ضرورة الإدماج الفعال لتدابير مكافحة الفساد على مستويات السياسات والبرمجة والمشاريع.

46- ووصفت مُناظرة من المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال كيف سعت عملية تخطيط استراتيجي للأمم المتحدة في الصومال في عام 2019 إلى تحديد القضايا التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية الوطنية للبلاد أو إخفاقها في ذلك. وعلى الرغم من أن أولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال شملت النطاق الكامل للترابط بين التنمية الإنسانية وبناء السلام، فقد جرى تحديد منع الفساد ومكافحته كعاملين حاسمين في كل مجال من مجالات خطة التنمية الوطنية. وفي وقت لاحق، في عام 2020، أطلقت حكومة الصومال الخطة، التي حددت تعزيز جهود مكافحة الفساد كضرورة حتمية على الصعيد الوطني. وخلال عملية التشاور المحلية التي أسهمت في الخطة، جرى تحديد ضعف الإدارة والفساد كسبب للفقر. وتنفيذا لولاية تعزيز تدابير مكافحة الفساد في الصومال، قررت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق

الأمم المتحدة القطري تعميم جهود مكافحة الفساد في جميع التدخلات البرنامجية للأمم المتحدة. ولكن هناك أيضا حاجة إلى توسيع نطاق فهم كيفية تنفيذ هذا الجهد المعمم لمكافحة الفساد بأبعاده الداخلية والخارجية ومنعه. واعترفت المناظرة، في ختام عرضها، بأن تلك الجهود تمثل التزاما طموحا للغاية للأمم المتحدة في الصومال، وأشارت إلى أن البعثة بصدد وضع برنامج مشترك مدته 10 سنوات بهدف توفير الدعم المستمر للحكومة وتقديمه في إطار "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

47- ورد أحد المتكلمين بعض الأفكار التي طرحها المناظرون، فسلط الضوء على استخدام مكتب المراقب العام لبلده تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل رصد استخدام الموارد العامة وتعزيز الشفافية. وتمثل دراسة اتجاهات السوق المتعلقة بالعرض والطلب والأسعار، مقترنة مع التحقق من البيانات من مختلف المصادر، عاملا أساسيا في دعم عمليات مراجعة الحسابات والكشف عن تحويل الأموال أثناء الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المتكلم أن تحقيقات ذات تشعبات دولية قد بدأت في ذلك الصدد. وتحقيقا لهذه الغاية، استخدمت المادة 43 من الاتفاقية كأساس قانوني لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الإدارية. وعلى الرغم من العديد من الحالات الناجحة، ظل التعاون الدولي في المسائل الإدارية واسترداد الموجودات يمثل تحديا بسبب الأصل الإجرامي للملاحقة القضائية في قضايا الفساد، وكذلك بسبب الاختلافات المعيارية. وشدد المتكلم على أهمية المعاملة بالمثل والإجراءات الموحدة الواضحة والمنشورة لتحسين التعاون الدولي.

48- ولاحظ أحد المتكلمين كيف تطلبت كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل وقعت في بلده في الآونة الأخيرة اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. وفي سياق تكرار ما جاء في العروض الإيضاحية التي قدمها المناظرون، وافق على أن حالات الفساد قد تكون أكثر وضوحا خلال حالات الطوارئ، ولكن حالات الطوارئ قد تخلق أيضا فرصا جديدة لاستكشاف مواطن الضعف التي كانت موجودة سابقا في نظم الحوكمة. فقد أعطيت الأولوية للسرعة واتخاذ الإجراءات على حساب المساءلة وبذل العناية الواجبة والمنافسة العادلة. ونتيجة لذلك، دخلت حكومته في شراكة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات المانحة لإجراء تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكارثة، الأمر الذي كشف عن مشاكل حرجة للأجلين القصير والطويل. ولاحظ المتكلم أن نجاح استراتيجية التعافي سيعتمد إلى حد كبير على كيفية منع الفساد في المشتريات العمومية وتقديم الخدمات. ومن ثم، فإن ضمانات مكافحة الفساد، مثل الرصد على المستويين الجزئي والكلّي، قد رسخت بالفعل ثقة الجهات المانحة وزادت من تقديم الخدمات.

49- وشدد عدة متكلمين على أهمية التعاون الدولي وأشاروا إلى ما اتخذ من تدابير محسنة لتعزيز القدرات الوطنية لبلدانهم على الانخراط في تحقيقات مشتركة وعلى تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون والاستجابة لها. ولاحظت متكلمة أن الدعم الذي يقدمه المكتب من أجل إنشاء منابر إقليمية لمكافحة الفساد وفقا لقرار المؤتمر 4/9 لقي ترحيبا باعتباره وسيلة لتوسيع فرص التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء وللتعجيل بتنفيذ الاتفاقية.

50- وردا على الأسئلة التي طرحت على المناظرين بشأن مواقع الصعوبات التي شهدتها تنفيذ المساعدة التقنية لمكافحة الفساد في مختلف سياقات حالات الطوارئ، أجاب أحد المناظرين بأن الحلول التكنولوجية في مجال الإشراف لم تكن شائعة كما كان مأمولا قبل جائحة كوفيد-19. ولاحظ المناظر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه بالإضافة إلى صعوبات التنسيق بوجه عام، فإن مؤسسات مكافحة الفساد لا تشارك عادة في عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ واتخاذ القرارات المتعلقة بالتعافي. وأشارت المناظرة من المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال إلى التحدي الذي تشكله الحاجة إلى إيجاد حوافز لتبادل المعلومات في أوساط المجتمع الدولي، وحتى مع المجتمع المدني.

سابعاً - متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي

51- قدمت ممثلة للأمانة معلومات محدثة عن الأنشطة المضطلع بها لتعزيز تنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد. وأشارت إلى أن اجتماع المؤتمر المعقود بين الدورتين لقي قبولا حسنا، حيث شارك فيه ما مجموعه 730 مشاركا، منهم 170 مشاركا من منظمات دولية أو غير حكومية. ولاحظت أن مستودع المساهمات التي قدمتها الدول الأطراف، المتاح في بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك")، يشمل أكثر من 100 مساهمة من 31 طرفا في الاتفاقية، بما في ذلك نحو 30 مساهمة بشأن التعاون الدولي واسترداد الموجودات. وأبرزت تلك المساهمات طائفة من التدابير المختلفة، مثل تعزيز الأطر التشريعية أو المؤسسية، وإبرام معاهدات أو مذكرات تفاهم على الصعيد المحلي ومع دول أخرى على حد سواء، والمشاركة في المنتديات والشبكات الدولية. وسلط العديد من المساهمات الضوء أيضا على مبادرات بناء قدرات الممارسين أو على نشر مواد إرشادية لتحسين التعاون الدولي وعمليات استرداد الموجودات. وأشارت إلى أن الأمانة ستواصل تحليل تلك المساهمات وأي مساهمات تقدم في المستقبل للاجتماعات المقبلة التي تعقدها الهيئات الفرعية من أجل إثراء المناقشات التي تجريها.

52- وفي سياق الإبلاغ عن متابعة الإعلان السياسي، لاحظ المتكلمون أن الدول لا تزال تواجه تحديات كثيرة في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات، مما يؤثر سلبا على التقدم المحرز في مكافحة الفساد. وشدد أحد المتكلمين على أهمية تقوية الإرادة السياسية لتعزيز المساعي المشتركة التي تقوم بها الدول للاستفادة الكاملة من الصكوك القانونية القائمة. وشدد المتكلمون أيضا على الحاجة إلى مزيد من قنوات الاتصال المباشرة وغير الرسمية وفرص تبادل الخبرات من أجل التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، أشار عدة متكلمين إلى الجهود المبذولة لتحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك المشاركة في المنتديات الدولية مثل مجموعة العشرين أو منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أو المجموعة التي تضم الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، وكذلك توقيع مذكرات تفاهم ومعاهدات ثنائية مع دول أخرى.

53- وأبرز المتكلمون أيضا التعديلات التشريعية التي أدخلت مؤخرا لتعزيز الأطر المعنية بالتعاون الدولي واسترداد الموجودات وغسل الأموال، وكذلك الاستراتيجيات الوطنية الجديدة لمكافحة الفساد وحملات التوعية العامة التي أشركت ممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد. ومن بين المبادرات المحددة المذكورة توفير أدلة إرشادية بالفيديو بشأن قنوات الإبلاغ عن المخالفات دون كشف الهوية، وحلقات دراسية لممثلي الأعمال التجارية والصحفيين، والاستعاضة عن شرط إخطار المتهم أثناء إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة بشرط السرية، تماشيا مع المعايير الدولية. وشدد أحد المتكلمين على أنه في غياب القدرات الكافية، ستنبت أي تعديلات تشريعية عدم فعاليتها، وأكد أهمية تدريب الممارسين.

54- ومن أجل إرشاد الأعمال التحضيرية للمرحلة التالية من آلية استعراض التنفيذ، اقترحت متكلمة مناقشة الفقرة 77 من الإعلان السياسي كجزء من جدول أعمال الدورة المقبلة لفريق استعراض التنفيذ، مع التركيز بشكل أوثق على تقييم أداء آلية استعراض التنفيذ وعلى تكييف إجراءات ومتطلبات عملية المتابعة، عند الاقتضاء. وأيد هذا المقترح متكلم آخر.

55- واقترح أحد المتكلمين مناقشة أي ثغرات في الإطار الدولي بشأن التعاون الدولي واسترداد الموجودات كجزء من جدول أعمال الاجتماعات المقبلة للهيئات الفرعية. وتأييدا لذلك المقترح، أشارت متكلمة أخرى إلى أن تلك المناقشة ستفيد الأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية للمؤتمر بشأن جميع جوانب عملية استرداد الموجودات وإعادتها بعد اختتام وتقييم النتائج المستخلصة من دورة الاستعراض الثانية، وفقا للفقرة 82 من الإعلان السياسي. واقترح أحد المتكلمين إجراء دراسة عن الثغرات والتحديات في مجال التعاون الدولي واسترداد

الموجودات، وخصوصا فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. وأشار إلى إمكانية إنشاء فريق عامل متفرع لهذه المسألة. وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم للمقترح، بينما أشار عدد آخر من المتكلمين إلى أن جميع فصول الاتفاقية تتساوى في الأهمية.

56- وأشار عدة متكلمين إلى أن إجراء مناقشة بشأن الثغرات والتحديات في الإطار الدولي قد يكون سابقا لأوانه، ورأوا أن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لإثراء المناقشة، مثلا باحتتام دورة الاستعراض الثانية وتقييم التحديات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة المحددة في إطار الآلية. ولاحظت متكلمة أن المناقشات ينبغي أن تركز على تنفيذ الاتفاقية وأن موضوع استرداد الموجودات ينبغي أن يناقش في الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، دعما لتنفيذ الاتفاقية وعملية متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد.

57- وشدد أحد المتكلمين على ضرورة بذل المزيد من الجهود للاستفادة من الولاية التي أسندتها المؤتمر إلى هيئاته الفرعية لمتابعة الإعلان السياسي، وأنه يمكن وضع عملية متابعة أكثر تنظيما وجدوى. وقدم مقترحات ملموسة في هذا الصدد، بما في ذلك تنظيم حلقات نقاش بشأن مواضيع مثل أوجه التآزر بين منع الفساد ومكافحته وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والفساد كعقبة أمام حشد الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والصلات بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، وتنفيذ منظومة الأمم المتحدة لموقف الأمم المتحدة الموحد في التصدي للفساد العالمي. وأشار إلى أن الهيئات الفرعية يمكنها أيضا تحليل المساهمات في بوابة "ترك"، بما في ذلك التحديات والدروس المستفادة، واقترح أن توجه الأمانة دعوة إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة المهتمة للمساهمة في المستودع. ولوحظ أيضا أن متابعة الإعلان السياسي ينبغي ألا تركز على جانب واحد أو جانبين فحسب، بل ينبغي أن تكون عالمية وموحدة وشاملة ومتوازنة وتحترم طابع الإعلان السياسي المتكامل وغير القابل للتجزئة.

58- ووصفت متكلمة كيف ساعدت تدابير مكافحة الفساد على إعادة تشكيل الهياكل السياسية التي كانت تفتقر إلى المساءلة وتمكن الفساد في بلدها. ولاحظت، لكون الفساد قضية عامة وبالنظر إلى التطور المستمر لأساليب المجرمين، أن الدول بحاجة إلى تكييف أساليب التصدي لديها وزيادة تحسين التعاون الدولي والمساعدة التقنية فضلا عن التدابير الوقائية والرادعة.

59- واقترحت أمينة المؤتمر أن تعد الأمانة، في ضوء المقترحات العديدة المقدمة، خطة عمل بغية تنظيم المناقشات بشأن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في اجتماعات الهيئات الفرعية على نحو متوازن في السنوات المقبلة، ويهدف تغطية القضايا الواردة في الإعلان السياسي. وستعمم خطة العمل على الدول الأطراف للموافقة عليها. ولم يُعرب عن أي اعتراض على ذلك.

ثامنا - مسائل أخرى

60- أشار الرئيس إلى أن عام 2023 سيصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية، وطلب من الوفود تقديم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن الاحتفال بها بهذه الذكرى السنوية أو عرضها في اجتماعات فريق استعراض التنفيذ في عام 2023.

61- وأبلغت ممثلة للأمانة الفريق بأن دورات تدريبية بشأن آلية استعراض التنفيذ ستعقد في 7 و9 و10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

62- ولم تثر أي مسائل أخرى.

تاسعا - اعتماد التقرير

63- اعتمد فريق استعراض التنفيذ، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تقريره عن أعمال دورته الثالثة عشرة المستأنفة الثانية (CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.9 و CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.10 و CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.11 و CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.12 و CAC/COSP/IRG/2022/L.1/Add.13) بصيغته المعدلة شفويًا. واعتمد بعد اختتام الدورة بواسطة إجراء الموافقة الصامتة، جزءا واحدا من التقرير يتعلق بالبند 6 من جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي".